

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 492 (اِنْطُرُ الْمَادَّةَ 462) . وَإِذَا تَبَاطَأَ الْأَجِيرُ عَنْ الْقِيَامِ بِالْعَمَلِ فِي الْيَوْمِ الْمُتَعَيَّنِ مَعَ مُطَالَبَةِ الْمُسْتَأْجِرِ ذَلِكَ مِرَارًا وَسُرِّقَتْ مِنْهُ ضَمِنَ . أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ الطَّرَفَانِ فِي إيرادِ ذَلِكَ الشَّرْطِ فِي الْعَقْدِ فَالْقَوْلُ مَعَ الْيَمِينِ لِلْأَجِيرِ لِأَنَّهُ يُنْكَرُ الشَّرْطَ وَالضَّمَانَ (جَامِعُ الْفُصُولِينَ) وَقَدْ جَاءَ فِي رَدِّ الْمُحْتَارِ وَلَوْ أَنَّ الْخَيَّاطَ لَمْ يَخِطْ الثِّيَابَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَالَبَهُ الْمُسْتَأْجِرُ مِرَارًا وَتَمَاهَلَ وَلَمْ يَعْمَلْ حَتَّى سُرِّقَتْ الثِّيَابُ ضَمِنَ قِيمَتَهَا قَالَهُ (شَمْسُ الْأَنْيَمَةِ) .

وَأَسْتَفْتِي أَنْيَمَةَ بَخَارَى عَنْ قَصَّارٍ شُرْطَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْرُغَ الْيَوْمَ مِنَ الْعَمَلِ فَلَمْ يَفْرُغْ وَتَلَفَ الثَّوْبُ فِي الْغَدِ أَجَابُوا يَضْمَنُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فَيَنْبَغِي أَنْ يُصَدَّقَ الْقَصَّارُ بِيَمِينِهِ لِأَنَّهُ يُنْكَرُ الشَّرْطَ وَالضَّمَانَ وَالْآخِرُ يَدَّعِيهِ (جَامِعُ الْفُصُولِينَ) . وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ وَتَلَوَهَا خِيَارُ الشَّرْطِ الَّذِي جَاءَ حُكْمُهُ فِي الْمَادَّةِ (498) وَإِنَّ نَمَّا هُمَا عِبَارَةٌ عَنْ إِبْرَارَةٍ بِشَرْطٍ وَقَدْ وَضَعْتَ تَحْتَ عُنْوَانٍ خَاصٍّ كَنَظَائِرِهِمَا فِي الْبَيْعِ . لَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ تَرْدِيدُ قَطْعٍ بِخِلَافِ الْمَادَّةِ الْآتِيَةِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا . - * * * * - (الْمَادَّةُ 506)

يَصِحُّ تَرْدِيدُ الْأُجْرَةِ عَلَى صُورَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ فِي الْعَمَلِ وَالْعَمَلِ وَالْحَمَلِ وَالْمَسَافَةِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَيَلْزَمُ إعْطَاءُ الْأُجْرَةِ عَلَى مُوجِبِ الصُّورَةِ الَّتِي تَطْهَرُ فَرَعًا . مَثَلًا لَوْ قِيلَ لِلْخَيَّاطِ إِنَّ خِطْتَ دَقِيقًا فَلَاكَ كَذَا وَإِنْ خِطْتَ خَشِنًا فَلَاكَ كَذَا ، فَأَيُّ الصُّورَتَيْنِ عَمِلَ لَهُ أُجْرَتُهَا ، أَوْ لَوْ أُسْتُؤْجِرَ حَانُوتٌ بِشَرْطِ أَنْ يَنْزَعَهُ أَنْ أَجْرَى فِيهِ عَمَلُ الْعِطَارَةِ فَأُجْرَتُهُ كَذَا وَإِنْ أَجْرَى فِيهِ عَمَلُ الْحِدَادَةِ فَكَذَا فَأَيُّ الْعَمَلَيْنِ أَجْرَى فِيهِ يُعْطَى أُجْرَتُهُ الَّتِي شُرِطَتْ . وَكَذَا لَوْ أُسْتُكْرِيَتْ دَابَّةٌ بِشَرْطِ أَنْ حَمَلَتْ حِنْطَةً فَأُجْرَتُهَا كَذَا وَإِنْ حَمَلَتْ حَدِيدًا فَكَذَا ، فَأَيُّهُمَا حُمِلَ يُعْطَى أُجْرَتُهُ الَّتِي عُيِّنَتْ . أَوْ لَوْ قِيلَ

لِلْمُكَتَّارِي اسْتَكْرَيْتُ مِنْكَ هَذِهِ الدَّابَّةَ إِلَى (شولي) بِمِائَةِ
 وَإِلَى أَدْرَنَةَ بِمِائَتَيْنِ وَإِلَى فَلِبِه بِثَلَاثِمِائَةٍ فَإِلَى أَيْسُّهَا
 ذَهَبَ الْمُسْتَأْجِرُ تَلْزِمُهُ أُجْرَةُ ذَلِكَ وَكَذَا لَوْ قَالَ الْآجِرُ
 أَجَرْتُ هَذِهِ الدَّارَ بِمِائَةٍ وَهَذِهِ بِمِائَتَيْنِ وَهَذِهِ بِثَلَاثِمِائَةٍ
 فَبَعْدَ قَبُولِ الْمُسْتَأْجِرِ تَلْزِمُهُ أُجْرَةُ الْخُجْرَةِ الَّتِي سَكَنَهَا
 وَكَذَلِكَ لَوْ سَأَوْا أَحَدَ الْخَيْطِاطِ عَلَى أَنْ يَخِيطَ لَهُ جُبَّةً بِشَرْطِ
 أَنْ يَخِيطَهَا الْيَوْمَ فَلَهُ خَمْسُونَ قِرْشًا وَإِنْ خَاطَهَا غَدًا فَلَهُ
 ثَلَاثُونَ تُعْتَبَرُ الشُّرُوطُ . يَجُوزُ التَّرْدِيدُ فِي الْإِجَارَةِ عَلَى
 ثَمَانِيَةِ أَوْجُهُ وَهِيَ : (1) فِي الْعَمَلِ (2) فِي الْعَمَلِ (3) فِي
 الْحَمْلِ (4) فِي الْمَسَافَةِ (5) فِي الْمَكَانِ (6) فِي الزَّمَانِ (7)
 فِي أَنْوَاعِ الزَّرَاعَةِ (8) فِي نَقْلِ الْحَمْلِ . وَيَصِحُّ تَرْدِيدُ
 الْأُجْرَةِ عَلَى صُورَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ وَتَسْمِيَةُ أُجْرَةِ لِكُلِّ صُورَةٍ
 غَيْرُ أُجْرَةِ الصُّورَةِ الْأُخْرَى ، وَيُعْتَبَرُ الْبَيْعُ فِي جَمِيعِهَا
 دَفْعًا لِلْحَاجَةِ ، وَبِمَا أَنْ الْإِجَارَةَ بَيْعٌ مَنَافِعَ فَتُقَاسُ عَلَى
 بَيْعِ الْعَيْنِ (مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ، الزَّيْلَعِي) . يَجُوزُ التَّرْدِيدُ فِي
 الْعَمَلِ اتِّفَاقًا لِأَنْزَاهُ خِيَرَهُ بَيْنَ عَقْدَيْنِ صَحِيحَيْنِ
 مُخْتَلِفَيْنِ وَالْأَجْرُ قَدْ يَجِبُ بِالْعَمَلِ وَعِنْدَ